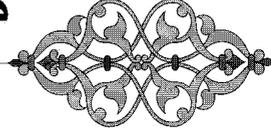


دراسة الكتاب



تصدير:

مما لا شكَّ فيه أنَّ معرفة أحكام الإسلام في كلِّ مجالات الحياة هي من ضروريات الحياة بالنسبة لكلِّ مسلم ومسلمة، وقد عني الشارع ببيانها البيان الكافي، وقام علماء الإسلام بالبحث الشامل في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، لتحديد مراد الله ورسوله منها، ورتبوها ترتيباً فقهياً دقيقاً ليسهل الاطلاع على كلِّ حكم منها في بابه من غير عناء ولا مشقة.

وكتاب «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» لمصنّفه الحافظ سيد النقاد في عصره أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، المعروف بابن القطان الكتامي الفاسي؛ يُعتبر من البحوث القيّمة التي قدّمها صاحبها في باب النظر الذي أناط به الشارع مجموعة من الأحكام قصد صيانتها من الوقوع فيما يفضي إلى معصية الله وارتكاب ما يهدم الكيان الخلقي والفضيلة، وجعل مسؤولية الإنسان عن النظر كمسؤوليته عن السمع والبصر، قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

والناس اليوم يُعْفِلون هذه الحقيقة، ويطلقون العنان للبصر، حتّى إنّ الواحد منهم لا يكاد يميز بين ما يباح النظر إليه وما يملك، وأصبح المثل

القائل: «العين ما عليها شرع!» هو القاعدة المتبعة، في حين نجد الإسلام يحاسب عليها، ويضع لها حدوداً يجب أن لا تتعداها، بقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

ويقول: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١].

فالآية صريحة في أن غضُّ البصر أصلٌ لحفظ الفرج، لذلك كان تحريم النظر تحريم الوسائل، فيباح للمصلحة، كالنظر للمخطوبة مثلاً، ويحرم إذا خيف منه الفساد، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة.

والأمر بغضُّ البصر يعني صرفه عمّا حرّم الله النظر إليه مخافة الوقوع في المعصية، ومعلوم أن العين بريد القلب، تنقل إليه الصور التي تحرّك شهوته وإرادته، ولذلك إذا غضَّ العبدُ بصره، كفَّ القلبُ شهوته وإرادته، وإذا أطلق بصره، أطلق القلبُ شهوته.. ولهذا منع النبي ﷺ الفضل بن عباس رضي الله عنهما من النظر إلى الظعن التي مرت به تجرين؛ حتى لا يؤدي به ذلك إلى تحريك شهوة القلب.

روى الإمام البخاري في صحيحه: «أن الفضل بن عباس رضي الله عنهما كان رديف رسول الله ﷺ يوم النحر من مزدلفة إلى منى، فمرت ظلعن يجرين، فطفق الفضل ينظر إليهن، فحوّل رسول الله ﷺ رأسه إلى الشق الآخر».

وهذا يعني: أن النبي ﷺ منعه من النظر الذي كان منه، ولو كان جائزاً لأقرّه عليه.

وروى الإمام مسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله كتب على ابن آدم حظّه من الزنى أدرك ذلك لا محالة، فزنى العينين النظر، وزنى اللسان النطق، والنفس تتمنى ذلك وتشتهي، والفرجُ يصدّق ذلك أو يكذّبه».

فهذا الحديث صريحٌ في أن العين تعصي بالنظر، وأن ذلك زناها، وقد بدأ الله بزنى العين؛ لأنه زنى اليد والرجل والقلب والفرج، وجعل الفرج مصدقاً لذلك إن حقق الفعل، أو مكذباً له إن لم يحققه.

وروى الإمام أحمد والترمذي وأبو داود: أن النبي ﷺ قال لعلي: «يا علي! لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الثانية».

فالحديث صريح بأن النظرة الأولى جائزة وما بعدها ممنوع.

وقد سئل النبي ﷺ عن نظر الفجأة - وقد علم أنه يؤثر في القلب - فأمر بمداواته بصرف البصر، لا بتكرار النظر؛ روى مسلم والترمذي وأبو داود: عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه: أنه قال: «سألت النبي ﷺ عن نظر الفجأة، فأمرني أن أصرف بصري».

ونظرة الفجأة هي النظرة الأولى التي تقع بغير قصد من الناظر فلا إثم فيها، أما إذا نظر الثانية تعمداً أثم، وكذلك إذا استدام النظر لأن استدامه كتكريره.

وقد أرشد النبي ﷺ من ابتلي بنظرة الفجأة، أن يعالجه بإتيان امرأته، وقال: «إن معها مثل الذي معها» رواه مسلم وأبو داود.

والنصوص الواردة في الموضوع كثيرة جمعها ابن القطان في كتابه «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» ودرسها دراسة الناقد البصير بالحديث.

أولاً: التعريف بالكتاب:

سأتناول في هذا المبحث: اسم الكتاب، وموضوعه.

١ - اسم الكتاب:

لقد كتب على الورقة الأولى من مخطوطة «الأسكريال» - وهي الأصل -

اسم الكتاب، وهو: «كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر»: «مما عني بجمعه الشيخ الإمام الفقيه المحدّث الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم بن عيسى، عرف بابن القطان رضي الله عنه وعن سائر المسلمين آمين».

لقد اختصره أبو العباس أحمد بن قاسم القباب، المتوفى سنة (٧٧٩هـ) وسَمَّاه: «اختصار أحكام النظر»، حذف منه الأدلة والحجج، واكتفى بسرد المسائل الفقهية الواردة فيه، وقد عزاه إلى مؤلّفه ابن القطان باسمه الوارد في أصل المخطوطة مع حذف: «بحاسة البصر»، وقد ذكر في مقدمته الهدف من اختصاره، فقال:

«قصدتُ إلى اختصار كتاب «النظر في أحكام النظر» للشيخ الفقيه المحدّث أبي الحسن، علي بن عبد الملك بن القطان، إذ هو كتاب جليل القدر، عظيم النفع، فقيد المثل، والداعي إلى اختصاره: أن بعض أهل الدّين الباحثين عمّا يلزمهم من أمور دينهم ممّن ليس لهم باع في العلم إذا رام طلب مسألة منه، شقّ عليه استخراجها منه، لما اشتمل عليه الكتاب من سياق الأدلة من الكتاب والسنة والحجج، ممّا ليس فيه للمريدين أربّ، وأنما ينتفع بتلك الأدلة والحجج الخواصّ من أهل العلم، فقصدتُ لتجريد مسأله ليسهل على المبتدئين والمريدين النظر فيه».

وأغلب المترجمين لابن القطان يذكرون الكتاب بهذا الاسم، وينسبونه إلى مصنّفه، منهم: ابن عبد الملك، ووصفه بأنه مجلد متوسط.

والذين ينقلون عن أصل الكتاب يذكرون اسمه مختصراً، فهذا الحافظ السيوطي ينقل عنه في «اللآئى» وغيرها، فيذكره باسم «أحكام النظر»، يقول في «اللآئى المصنوعة: ١٠٧/٢»: «ذكر ابن القطان في كتاب «أحكام النظر».

وكذلك يذكره الشوكاني في «نيل الأوطار» و«الفوائد المجموعة».. قال في «الفوائد المجموعة» نقلاً عن الحافظ ابن حجر (ص ١٢٨): «وقال ابن حجر: لكن ابن القطان ذكر في كتاب «أحكام النظر» أن بقي بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية...».

وكتب الفقه كالحطاب والمواق وحاشية الدردير كلها تذكره باسم «أحكام النظر»، وتتسبه إلى مصنفه ابن القطان إن كان النقل عن الأصل، أو إلى «القباب» مختصره إن كان النقل عن المختصر.

فهذه المصادر كلها تذكر تسميته مختصرة وكاملة، مع اتفاقها على نسبتها لابن القطان مصنفه^(١).

٢ - موضوعه:

إن كتاب «أحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» تنحصر بحوثه في الأحكام والمسائل المتعلقة بالنظر بحاسة البصر، وقد فصل في ذلك تفصيلاً دقيقاً، وبنى على ذلك تفرعات مهمة ومفيدة، قصد المصنف من ورائها الإحاطة بما سئل عنه من أحكام النظر، وقد كان ذلك هو الباعث على تصنيفه، وقد أعرب عن ذلك في مقدمة كتابه فقال: «ونبيّن إن شاء الله بهذا القول جواب ما سُئلت عنه من أحكام النظر بحاسة البصر، مخلصاً في ثمانية أبواب».

فهذا النص واضح في بيان الهدف من تصنيف الكتاب، ذلك أنه جاء تلبية لرغبة السائلين عن أحكام النظر، وكانت إجابته الواسعة المؤيدة بالدليل

(١) قال أبو محمود: أما تسمية الكتاب بهذا الاسم «كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» فهي من وضع ابنه أبي محمد الحسن، كما نصّ على ذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي في: الذيل والتكملة، في ترجمة ابن القطان، ص ١٦٧. ويؤكد ما جاء في ظهر النسخة قوله: مما عني بجمعه...

دواءً لكلّ عليل بدءاً بإطلاق العنان للنظر فيما لا يجوز شرعاً، وخاصّةً فيما يتعلّق بما نصّ الشارع على تحريم النظر إليه.

وقد حدّد من خلال أبواب الكتاب الثمانية ما يجوز إبداءه والنظر إليه، وما لا يجوز، معتمداً في حكمه على ما دلّت عليه النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين والعلماء المعتمدين، مناقشاً ومحللاً ومعلّلاً... شأنه في ذلك شأن الجهابذة من العلماء المجتهدين.

والمتتبع لكتابه هذا عن كُتب، يدرك مدى أهمية موضوعه، وعلاقته بالجانب الأخلاقيّ، ذلك الجانب الذي يُعتبر أساسياً في إقامة المجتمعات السليمة..

وغضُّ البصر في الإسلام هو صيانة النفس من الوقوع في المعصية، وكبح جماحها عمّا تهواه، وإطلاق العنان للبصر يفضي إلى ارتكاب ما يثان شرعاً وعرفاً.

ولمّا كان النظر غير المباح، يشكّل خطراً على الناظر والمنظور إليه قد تنتهك به الأعراض والكرامات، ويتّمّ به الاطلاع على ما لا يحبُّ المنظور إليه الاطلاع عليه من طرف غيره، أمر الشارع بغضّه في مواطن كثيرة، تتبّعها المصنّف في كتابه، وبيّن أحكامها على ضوء الكتاب والسنة وأقوال الأئمة المعتمدين.

وليس كلّ ما نهى الشرع عن النظر إليه، هو من قبيل ما يجلب للنفس هوىً، كالنظر إلى المرأة الأجنبية، وإنّما هناك أمور نهى الشرع عن النظر إليها، وإن كانت لا تحدث في القلب هوىً، وفي النفس ولوعاً بها، وقد مثل لذلك: بالنظر في بيت الغير من ثقب، ورفع البصر إلى السّماء في الصّلاة، والنظر إلى ما يشغل في الصّلاة، والنظر إلى ما يجلب حبّ الدنيا والغنى، ويُنسي شكر الله على النعم المسداة... وساق كلّ ما يتعلّق بهذه الأمور من الأدلة الثابتة عن الرسول ﷺ.. وقد نبّه المصنّف إلى الغرض من غضّ البصر، وهو تحقيق طاعة الله سواء كان الغضّ واجباً أو مندوباً.



ولتوضيح ما يجوز النظر إليه وما لا يجوز، قَسَمَ النظر إلى ما هو طاعة، وإلى ما هو معصية، وإلى ما هو معفو عنه، ومثّل لهذا الأخير بنظر الفجأة، وانتهى في بحثه إلى أن جناية البصر من الصفائر تكفّر بالطاعات، واحتجّ بنصوص قرآنية وحديثية...

وهكذا تعرّض لجميع الأحكام المتعلقة بالنظر؛ سواء كان المنظور إليه ممّا يجلب إلى النفس هوىً وولوعاً به، أو كان غير ذلك، وبذلك جاء كتابه جامعاً لكلّ ما يتصوّر وقوع النظر إليه في الواقع مع بيان حكم الإسلام فيه.

إن كتاب: «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» يعتبر في الواقع من أجلّ المصنّفات في باب النظر، حيث أحاط بالجزئيات الصّغيرة التي لا يلتفت إليها إلا من رزق سعة الاطلاع على النصوص وبعُد النظر في فحواها.

٣ - بنية الكتاب وتقسيمه:

وإننا لنجد المصنّف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يملك القدرة العجيبة على حُسن التبويب والتفريعات، وأن ما يُعَنَوْنَ به الباب أو الفصل يكون في منتهى الدقّة من حيث ترجمته لما يتضمّنه الباب أو الفصل ترجمة تدلّ على قوة الفهم والوعي والإحاطة بالموضوع؛ فمثلاً نجده يقول: «الباب الثاني في بيان ما يجوز إبداءه للناظر وما لا يجوز»؛ فهذا العنوان ترجم به ما يجوز إظهاره من الجسد للناس، وما لا يجوز على وجه الحرمة أو الكراهة، سواء كان الذي يجوز إظهاره أو لا يجوز، وبالتالي جواز النظر إليه، أو عدم جواز النظر إليه، من الذكور أو الإناث أو الخنثى.. وقد عقد لكلّ صنف من هؤلاء فصلاً خاصاً به، وتحت كل فصل مسائل... وهذه الدقة في العناوين والتبويب والتفصيل أكسبته الموضوعية في الدّراسة، والدقّة في الترتيب، ولا تجده يكرّر المسألة التي سبق الحديث عنها إلا إذا دعتّه المناسبة إلى ذكرها على وجه المقارنة، أو التفريق بينها وبين المسألة المماثلة لها والتي هو بصدد دراستها.

ورغم صعوبة الموضوع وتشعب مسأله وتداخلها أحياناً، لا تجد للمصنف اضطراباً أو خلطاً أو غموضاً يشين بالموضوع، بل تجده يعرض الأمور بطريقة موضوعية واضحة، وبأسلوب سهل، وبلغه رفيعة مفهومة، يستطيع القارئ للكتاب أن يظفر بجملة وافرة من المعلومات من غير عناء.

ثانياً: منهجه في تأليف كتابه:

قبل الحديث عن المنهج الذي سلكه ابن القطان في تصنيف كتابه: «النظر في أحكام النظر»: أذكر ملاحظتين تتعلقان بالكتاب من حيث الشكل:

١ - الملاحظة الأولى:

إن المؤلف لم يتكلف وضع مقدمة لكتابه هذا، كما هي عادة العديد من المصنّفين، الذين تجدهم يُصدرون مصنّفاتهم بخطب بليغة؛ يجمعون فيها من المحسّنات البديعية، وصناعة الأسجاع، وبراعة الاستهلال، وغير ذلك ما يعكس تكلفهم في اختيار العبارات، وانتقاء الأساليب في خطبهم.. وابن القطان يتجاوز هذا الصنيع في التقديم رغم فشوه في عصره، ويؤلف كتابه على طريقة المصنّفين الأقدمين، إذ نجده يكتفي بالحمد لله والصلاة على النبي، لا يتعدى في ذلك السطر الواحد، ثم يدخل في المقصود بالذات، ويبين الداعي لتصنيف كتابه، وهو الإجابة عمّا سئل عنه.

٢ - الملاحظة الثانية:

إن الأسلوب الذي استعمله ابن القطان في مصنّفه، يمتاز بالسلاسة والوضوح التام، بعيداً عن التكلف والحشو والاستطرادات، رغم اشتغال مصنّفه على مجموعة من المصطلحات الفقهية والأصولية والحديثية، فإنك لا تجد فيه ما يعجز القارئ عن فهمه، لأنّه يتولّى شرحها وبيانها حتّى تصبح في متناول الجميع.

وبذلك يختلف أسلوبه كثيراً عن أسلوب الفقهاء المتشبهين بالمصطلحات في العرض، واعتماد الإشارات والضمائر طلباً للاختصار.



وإنَّ أسلوبَه لشبيهٌ بأسلوب علماء الأندلس، كابن العربي وابن عبد البر والقرطبي، ولا غرابة في ذلك، إذ علمنا أنه تتلمذ للعديد من علماء الأندلس الذين وفدوا على المغرب على عهد الموحدين، وخصوصاً منهم المحدثين. وبعد هاتين الملاحظتين العابرتين تنتقل للحديث عن المنهج الذي سلكه ابن القطان في كتابه هذا.

ولا أكون قد جاوزتُ الحدَّ في الثناء إذا قلتُ: إن كتاب: «النظر في أحكام النظر» من المصنَّفات العظيمة، وتتجلَّى عظمته في نواحٍ متعددة، منها:

١ - أنه أولُ كتابٍ صُنِّفَ في موضوع «النظر»؛ فله فضل السبق الزمني، وكلُّ من جاء بعده يعتمد عليه في بابه.

٢ - أنه يمتازُ بحسنِ العرض، وجودة الترتيب، والدقة في العناوين والتقسيمات والتفريعات، مع تتبع أقوال العلماء ومستنداتهم، ودراستها دراسة نقدية وموضوعية.

٣ - ولأهميته اعتبره العلماء الذين جاؤوا من بعده، من المصادر المهمة في بابه، ونال القبول والرضا في المشرق والمغرب، يجد فيه الفقيه ضالته، وكذلك المحدث.

ولبيان المنهج الذي اتبعه ابن القطان في تصنيفه كتاب: «النظر في أحكام النظر» أرى من الأفيد ذكر ما ورد في مقدّمته، حيث رسم فيه ما يوضح منهجه في العرض، وتتبع الأخبار والأحكام:

قال في بداية كتابه:

«وجعلتُ ما أذكره في كلِّ باب ممَّا بعد الباب الأول في مسائل، وهي منقسمة ثلاثة أقسام: قسم الفتوى فيه مقطوع بها، وقسم الفتوى فيه مظنونة، وقسم الفتوى فيه متردد فيها؛ كتبناه وبيَّناهُ على الاحتمال فيه ليرى الناظر

فيه رأيه... وملتزم فيه من الخبر الحديثي ذكر الأحاديث الصحاح بغير إسناد، (وما) روي فيه عند المحدثين نظر، أذكره بإسناد، وأنبه على ما ينبغي عليه من أمره.. وإنما أفعال ذلك إذا (كان داخلاً) في الباب، أما إذا لم يكن من الباب، فقد أكتفي بالإشارة إليه، وما كان من الحديث في الباب ضعيفاً، أقتصر على ذكر (المتن) وموضع العلة من الإسناد..

ومن خلال هذا النصّ الواضح تتبين لنا منهجيته في تصنيف كتابه، وقد التزم بها وما حاد عنها في كل أبواب الكتاب، ويمكن عرض منهجيته في النقاط التالية:

ذكره المسائل التي فيها الفتوى مقطوع بها، لورود النصّ فيها، من ذلك مثلاً: مسألة كشف العورة؛ وهي السوءتان؛ هذه المسألة يقطع بها في الفتوى بتحريم كشفهما، ويستشهد بالإجماع المنعقد على تحريك كشف العورة، لقوله تعالى: ﴿وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] على الاحتمال بأنه يريد يحفظونها من الانكشاف والبدو.

ولقوله ﷺ في حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: قلت: يا رسول الله ﷺ عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك...» الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن أبي شيبه.

ويفعل هذا في كل ما كانت الفتوى فيه مقطوعاً بها.

أما ما كانت الفتوى فيه مظنوناً؛ فإنه يحكي الخلاف الوارد فيه عن العلماء، وتمسكات كل فريق، ويناقشها مناقشة موضوعية، فيرد ما ضعف منها، ويستبعد ما لم يدل على المقصود منها، وإذا لم يبق لديه من الخبر ما يفيد القطع في حكم الأمر الذي هو بصدد البحث عنه، لجأ إلى اللغة ومقاصد الشريعة؛ وهذا ما قام به بالنسبة لأمر الفخذ، فلما لم تصح تمسكات المانعين



كَشَفَهَا، رَدَّهَا وَكَشَفَ عَنْ عِلَّهَا، وَلَمَّا كَانَتْ أَحَادِيثُ الصَّحِيحِينَ كَشَفَهَا، لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ دَلَالَةً بَيِّنَةً، وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً، لَمْ يَعْتَمِدْهَا دَلِيلًا مَبِيحًا لِكَشْفِ الْفَخْذِ، فَلَجَأَ إِلَى اللَّغَةِ لِتَحْدِيدِ مَعْنَى الْعَوْرَةِ فِيهَا، فَوُجِدَ أَنَّ الْعَوْرَةَ فِي اللَّغَةِ هِيَ: كُلُّ مَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ، وَأَمْرُ الْفَخْذِ كَذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ مِنَ الْمَرْوَةِ كَشْفُهُ، وَبِذَلِكَ أَوْجِبَ سِتْرَهُ وَحَرَمَ النَّظَرَ إِلَيْهِ، لَكِنْ أَمْرُهُ أَخْفُ مِنْ أَمْرِ السُّوءَتَيْنِ...

وهذا الذي انتهى إليه ابن القطان في أمر الفخذ هو شبيهه بما ذهب إليه ابن رشد في «المقدمات»: إذ قال بعد ذكره الآثار الواردة في الفخذ:

«والذي أقول به: إن ما روي عن النبي ﷺ في الفخذ ليس باختلاف تعارض، ومعناه: أنه ليس بعورة يجب سترها فرضاً كالقبل والدبر، وأنه عورة يجب سترها في مكارم الأخلاق ومحاسنها، فلا ينبغي التهاون بذلك في المحافل والجماعات، ولا عند ذي الأقدار والهيئات، فعلى هذا تستعمل الآثار كلها، واستعمالها كلها أولى من اطراح بعضها»^(١).

وهذا ما يفهم أيضاً من كلام البخاري: «وحدِيثُ أَنَسٍ أُسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرَهْدِ أَحْوَطٌ» بأنه يحتمل أنه يريد بالاحتياط: الوجوب، الورع، وهو أظهر، لقوله: «حتى يخرج من اختلافهم».

وقد جمع ابن القيم أيضاً بين الآثار الواردة في الفخذ فقال: «وطريق الجمع بين هذه الأحاديث: أن العورة عورتان: مخففة ومغلظة، فالمغلظة: السُّوءَتان، والمخففة: الفخذان.

ولا تنافي بين الأمر بغضِّ البصر عن الفخذ لكونها عورة، وبين كشفها لكونها عورة مخففة»^(٢).

(١) المقدمات: ١١٠/١.

(٢) تهذيب ابن القيم بهامش مختصر سنن أبي داود: ١٧/٦.

وكذلك فعل بالنسبة لأمر الوجه والكفين؛ فقد حكى في إظهارهما من المرأة للأجانب خلافاً، سببه: اختلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

وبعد حكايته الأقوال الواردة عن المفسرين في الزينة الظاهرة، تعرّض لما ورد من الأخبار في الوجه والكفين، وقد أفاض في مناقشة جميعها بنفس المحدث الناقد البصير، والفقير الواسع النظر البعيد الغور، وانتهى إلى ضرورة الأخذ بما تظاهرت به الطواهر، وتعاضدت عليه، من جواز إبداء المرأة وجهها وكفيها؛ شريطة أن لا تقصد بذلك التبرج وإظهار المحاسن... وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي، وهو ما روي عن ابن عباس وابن عمر وأنس وعائشة وأبي هريرة في الزينة الظاهرة.

وقال ابن عبد البر في (التمهيد: ٣٦٩/٦): «وعلى قول ابن عباس وابن عمر الفقهاء في هذا الباب».

كما رجّح ابن العربي في كتابه «أحكام القرآن»^(١) هذا القول في الزينة الظاهرة، واحتجّ بأن المرأة تظهرهما في الصلاة والإحرام، كما تظهرهما في العادة، وحكاه المصنّف مذهباً لإسماعيل القاضي...

وعلى هذا فيجوزُ بَدُوهُمَا (أي: الوجه والكفين) والنظر إليهما من غير ريبة أو مكروه، وقد ذكر ذلك ابن عبد البر في «التمهيد» فقال:

«وجائز أن ينظر لذلك منها، كل ما نظر إليها بغير ريبة ولا مكروه، وأما النظر للشهوة، فحرام تأملها من فوق ثيابها، فكيف بالنظر إلى وجهها مسفرة»^(٢).

(١) أحكام القرآن: ١٠١/٢.

(٢) التمهيد: ٣٦٥/٦.



وانظر ما حكاه ابن عبد البر في «التمهيد» من وقوع الإجماع على أن للمرأة أن تصلي مكشوفة الوجه والكفين^(١)، وما حكاه المصنّف أيضاً عن إسماعيل القاضي وابن المنذر، ولهذا يكون ما ذهب إليه ابن القطان في إبداء الوجه والكفين هو المشهور عند الجمهور، ويستأنس له بالحديث الذي رواه أبو داود في «سننه»: من حديث خالد بن دريك، عن عائشة رضي الله عنها: «أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها، وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يُرى منها إلا هذا» وأشار إلى وجهه وكفيه.

لكن قال أبو داود وأبو حاتم الرازي: هو مرسل، خالد بن دريك لم يسمع من عائشة رضي الله عنها - انظر تعليقا على الحديث رقم (١٧٦) في (الفصل الثاني من الباب الثاني) - فالمصنّف إذن يأخذ برأي الجمهور فيما تكون فيه الفتوى مظنونة.

أما فيما يتعلّق بطريقة إيراد الأدلة، فإن منهجه في ذلك: أن يذكر الأحاديث الصحيحة بغير إسنادها، وما فيه عند المحدثين نظر يذكره بإسناده مع التنبيه على ما فيه من الاحتمال، وما كان من الحديث ضعيفاً يذكر منته وموضع العلة من الإسناد.

ومثال ما يرويه بإسناده، وفيه نظر عند المحدثين: حديث جويرية؛ قال: قال أبو داود: إنَّ عبد العزيز بن يحيى الحواني أبو الأصبغ، قال: حدثنا محمد - يعني ابن مسلمة - عن ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت:

وقعت جويرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن الشماس أو ابن عم له، فكاتب على نفسها، وكانت امرأة سالحة، تأخذها

(١) التمهيد: ٣٦٤/٦ - ٣٦٥.

العين، فجاءت تسأل رسول الله ﷺ في كتابتها، فلما قامت على الباب فرأيتها فكرهت مكانها، وعرفت أن رسول الله ﷺ سيرى منها مثل الذي رأيت، فقالت: يا رسول الله! أنا جويرية بنت الحارث، وأنا كان من أمري ما لا يخفى عليك، وإنني قد وقعت في سهم ثابت بن قيس بن الشماس، وإنني كاتبٌ على نفسي، فجنُّك أسألك في كتابتي.

فقال رسول الله ﷺ: «فهل لك إلى ما هو خير منه؟».

قالت: وما هو يا رسول الله؟.

قال: «أؤدي عنك كتابتك وأتزوجك».

قالت: قد فعلت.

قالت: فتسامع - يعني الناس - أن رسول الله ﷺ قد تزوّجها، فأرسلوا ما في أيديهم من السبي، فأعتقوهم وقالوا: أصهار رسول الله ﷺ، فما رأينا امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها، أعتق في سببها مئة أهل بيت من بني المصطلق.

قال ابن القطان بعده: «وهو حديث حسن، وابن إسحاق لم يصرح بما قيل فيه، والخوض فيه طويل عريض».

ثم قال: «تدفع دلالته: باحتمال ألا تكون أبدت وجهها بحضرته، كما أبدته حين رأتها عائشة، وليس في الخبر دليل على أنه رآها بادية الوجه فأقرها، وفيه دليل على أن زمان رؤية عائشة لوجهها، غير زمان تكلمها مع رسول الله ﷺ؛ فإنها قالت: فلما قامت على الباب فكرهت مكانها وعرفت أن رسول الله ﷺ سيرى منها مثل الذي رأيت؛ دلٌّ على أنه لم يرها بعد، ولعله كان في صلاة أو غيرها».

وهكذا نلاحظ أن ابن القطان لم يقبل هذا الحديث دليلاً على جواز بُدُو الوجه لما فيه من الاحتمال الذي ذكره، والقاعدة: «ما اكتنفه الاحتمال سقط به الاستدلال».

ومثال هذا في كتابه: «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» كثير.



ومثال ما يرويه من الضعيف ويبين علته: ما رواه أبو داود: عن عائشة: أن هند بنت عتبة، قالت: يا نبي الله! بايعني. قال: «لا أبايعك حتى تغيري كفيك، فكأنهما كفا سبع».

قال: «فيه ثلاث نسوة لا يعرفن: غبطة بنت عمرو، عن عمته أم الحسن، عن جدتها».

وذكر رواية أخرى لأبي داود: عن عائشة أيضاً: أن امرأة ناولته كتاباً من وراء ستر، فقبض يده، وقال: «ما أدري أيد رجل أو امرأة؟» قالت: بل يد امرأة، قال: «لو كنت امرأة لغيرت أظفارك بالحنا».

قال المصنف: «فيه صفة بنت عصمة، وكل هؤلاء عدم».

وهكذا يفعل في كل حديث ضعيف ذكره في كتابه، بالإضافة إلى ما يقوم به من استقراء طرق الحديث الضعيف، مع بيان ما في كل طريق من العلة الموجبة لسقوط الاحتجاج به.

ومن هنا كان كتاب «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» لابن القطان من أهم المؤلفات في فقه الحديث، إذ جمع فيه بين الرواية والدراية، على عادة المحدثين الفقهاء.

ومن خصائص هذا الكتاب: أنه يمتاز بإتقان الصنعة، واستيعاب المادة، وتتبع جميع الجزئيات المتعلقة بالنظر، وذكر ما ورد فيها من الخبر مع بيان ما ينبغي بيانه، من غير تعصب مذهبي أو جمود فقهي.

وهذه الدراسة يمثل هذا النفس لا تتأتى إلا للعالم الخبير المختص في علوم الحديث رواية ودراية، وكان ابن القطان من الجهابذة في علوم الحديث والفقه وأصوله، وبذلك كانت إنتاجاته العلمية تحظى بالقبول والرضا من طرف عامة علماء المشرق والمغرب.

ثالثاً: اشتماله على الجانبِ الحديثيِّ والفقهِيِّ:

وممَّا يمتاز به كتاب «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» لابن القطان: أنه يجمع فيه بين الجانبِ الحديثيِّ والجانبِ الفقهِيِّ، ولا يتأتَّى هذا العملُ إلا للمحدِّثِ الفقيه.. وسأحاول إبراز هذين الجانبين للكتاب فيما يلي:

١ - الجانبُ الحديثيُّ:

ويتجلَّى هذا الجانب في الكتاب من خلال النقاط التالية:

أ - يذكر المصنّف الحديثَ ويعزوه لمخرجه، ثم يستقرئ طريقه وألفاظه المختلفة، وخصوصاً منها ما له علاقة بموضوعه.

ب - يهتمُّ المصنّف ببيان مرتبة الحديث، وقد حكم على عدد هائل من الأحاديث التي أوردها في كتابه بأنها صحيحة أو حسنة أو ضعيفة؛ متصلة أو مرسلة أو منقطعة أو معضلة أو منكورة أو معللة، وقد بلغت نحواً من مئتين وسبعين حديثاً.

ج - يهتم كذلك بدراسة الأسانيد وبيان أحوال الرواة...

وهذا العمل لا يتأتَّى إلا للمتخصّص في علوم الحديث، وابن القطان يقوم بهذا العمل الجليل من غير أن يقلّد أحداً فيه، بل يعتمد على ملكاته العلمية والقواعد المتبعة في هذا الباب.

ولإبراز صنيعه هذا أذكر بعض الأمثلة المقتطفة من كتابه، وهي كما يلي:

* ورد في كتابه: أنه قال: «قال البزار: نا يوسف بن موسى، نا علي بن عبيد، نا سفيان وهو الثوري، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «احذروا بيتاً يقال له: الحمام» قالوا: يا رسول الله! ينقي الوسخ، قال: «فاستتروا».

قال: هذا صحيح، ولا يضره إرسال من أرسله، فإن انتشار الخبر، وتفرّد الحاملين له هو الموجب لأن يروى تارة مرسلًا وتارة مسندًا، ورواته: ثقات، فلا نبالي بإرسال من أرسله».

• وورد أيضاً: أنه قال في حديث جرهد برواية زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه، قال: «كان جرهد من أصحاب الصُّفَّة، وأنه قال: جلس عندنا رسول الله ﷺ وفخذي منكشفة، فقال: «أما علمت أن الفخذ عورة؟».

قال: ولهذا الحديث علتان:

أحدهما: الجهل بحال زرعة وأبيه، فإنهما غير معروفين الحال ولا مشهورين الرواية.

الثانية: الاضطراب المؤدي لسقوط الثقة به، وذلك أنهم مختلفون فيه؛ فمنهم من يقول: زرعة بن عبد الرحمن، ومنهم من يقول: زرعة بن عبد الله، ومنهم من يقول: زرعة بن مسلم، ثم منهم من يقول: عن أبيه، عن النبي ﷺ، ومنهم من يقول: عن أبيه، عن جرهد، عن النبي ﷺ، وكل هذا وهن فيه، فلا يصح أصلاً، وإن كُنَّا لا نرى الاضطراب في الإسناد علّة، فإنما ذلك إذا كان الذي يدور عليه الحديث ثقة، فنجعل حينئذ اختلاف أصحابه عليه إلى رافع وواقف، ومرسل وواصل، غير ضار، بل ربّما كان سبب ذلك انتشار طرق الحديث، وكثرة روايته، وإن كان المحدثون يرون ذلك علّة تُسقط الثقة بالحديث المروي بالإسناد المضطرب فيه».

• وقال في حديث علي رضي الله عنه: «ومن ذلك حديث علي رضي الله عنه قسمان: قال رسول الله ﷺ: «لا تكشف فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت» وهو حديث ذكره أبو داود من رواية ابن جريج، قال: أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه، وهؤلاء كلهم ثقات، والانتقطاع فيه بين ابن جريج وحبيب في قوله: أخبرت، وزعم ابن معين: أنه منقطع في موضع

آخر؛ وهو ما بين حبيب وعاصم بن ضمرة، وأن حبيباً لم يسمعه من عاصم، وأن بينهما رجلاً ليس بثقة، وقال البزار ذلك أيضاً، وفسّر الرجل الذي بينهما بأنه: عمرو بن خالد، وهو متروك؛ فعلى هذا يكون إسناده مروياً ولا أدري مَنْ سَوَّاهُ، وابن جريج لا يُعرف بالتسوية، وإنما يعرف بالتدليس»...

• وقال أيضاً: «ولم يصحَّ حديث علي رضي الله عنه: أنه كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «أي شيء خير للمرأة؟» فسكتوا، فلما رجعت قلت لفاطمة: أي شيء خير للنساء؟ قالت: أن لا يراهن الرجال، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «إنما فاطمة بضعة مني»؛ لأنه من رواية قيس بن الربيع، عن عبد الله بن عمر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن علي رضي الله عنه، وعلي بن زيد هو: ابن جدعان، صدوق ولكن ضعيف، وقيس بن الربيع قد تقدم التنبيه على ما اعتراه من سوء الحفظ؛ كشريك وابن أبي ليلي».

وهكذا يتتبع الأحاديث الواردة في الموضوع، ويبين حال رجالها وصفاتهم المعتمدة، كما يتعرّض للتدليس والمدلسين، وطرق الاعتبار والمتابعات، واختلاف الرواة في الأسانيد والمتون، والوصل والإرسال، والوقف والرفع، وغير ذلك، حتى إن هذا الجانب ليحتل جزءاً كبيراً من كتابه، ولا تكاد تجد باباً أو فصلاً أو مسألة فارغة من هذا الصنيع.

وإطالته في هذا الجانب في بعض الأحيان، تكاد تغطي على الجانب الفقهي الذي هو الموضوع الأساسي للكتاب، وهذا ممّا يعسر معه تتبع المسائل الفقهية فيه من غير المتخصصين، إذ أحياناً يطرح المسألة الفقهية وي طرح رأي الفقهاء فيها، ثم يستعرض مستنداتهم، ويناقشها مناقشة طويلة تنسي القارئ نصّ المسألة التي طرحها في أول الموضوع، فيصعب عليه أن يربط بين ما ذكره أولاً، وبين ما انتهى إليه أخيراً، وهذا هو الذي جعل بعض من انتهى إليهم كتابه هذا أن يفكروا في اختصاره.



ومن الذين علمت أنهم اختصروا كتاب «إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» لابن القطان: أبو العباس أحمد بن قاسم القباب، المتوفى سنة (٧٧٩هـ)، ويوجد هذا المختصر في نسختين بالخزانة الملكية، تحت رقم (٧٢٣٢، ٥٧٠٥)، وقد حذَفَ منه مختصرُ الأخبار والحجج والمناقشات الحديثية الطويلة التي لا يستفيد منها إلا الخواصُّ من أهل العلم، وجرَّد مسأله الفقهاء ليسهل على القارئ الاستفادة منه.. أمَّا الأصل فهو ذخيرة حديثية وفقهية مهمة يرجع إليها المتخصِّصون.

٢ - الجانبُ الفقهيُّ:

إن الغرض الأساسي من تصنيف الكتاب هو بيان الأحكام المتعلقة بالنظر من أدلتها الشرعية: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس... ومن هذا الجانب كان الكتاب عظيم القدر لا مثيل له في بابهِ.

ويمكن إبراز أهمية الكتاب من الناحية الفقهاء من خلال النقاط التالية:

أ - حُسْنُ التَّبْوِيبِ، والدقة في العناوين، وكثرة التفرِيعات والتفصيلات

تحت الباب الواحد:

فإذا أخذنا مثلاً الباب الثاني - وهو أغزر أبواب الكتاب علماً وتوسُّعاً - وهو «في بيان ما يجوز إبدؤه للناظر وما لا يجوز»؛ نجدهُ أولاً يمتاز بالدقة من حيث عنوانه؛ فإنه معبّر عن كلِّ الفصول والمسائل والجزئيات المذكورة تحته، ثم يمتاز ثانياً: بكثرة الفصول والمسائل المنطوية تحته، إذ تبلغ عدد فصوله ثلاثة: فصل في الذكور، وفصل في الإناث، وفصل في الخنثى؛ وهذه هي أقسام الناس، وتحت هذه الفصول مسائل بلغ عددها في الفصل الأول مثلاً ثلاث عشرة مسألة، أوجز مضمونها فيما يلي:

المسألة الأولى: فيما يجوز للمكفِّ من الرجال إبدؤه، وهو ما فوق السرة

ودون الركبة.

والثانية: فيما لا يجوز إبداءه قطعاً إلا لزوجة أو أمة، وهو السوءتان.
والثالثة: فيما يجب ستره إلا على زوجة أو أمة، هل يجب ستره أيضاً في حال الخلوة؟.

والرابعة: في أقسام الأمور المطلوبة من العباد بالتكليف.
والخامسة: في بيان أن ما يجوز إبداءه للناس يختلف باختلاف حالهم ومكانتهم في المجتمع.

والسادسة: في الخلاف الوارد فيما بين السرة والركبة من غير السوءتين؛ وهو الفخذ، هل هو عورة أم لا؟.

والسابعة: في الخلاف الوارد في الركبة والسرة، هل من العورة أم لا؟.

والثامنة: في الخادم الخصي، هل يجوز له أن ينظر إلى فخذ سيدته؟.

والتاسعة: في خادم الزوجة، هل يجوز لها أن تنظر إلى فخذ زوجها أم لا؟.

والعاشرة: فيما يجوز إبداءه من الزوجين لبعضهما.

والحادية عشرة: فيما يجوز لغير المملّكين من الذكور إبداءه.

والثانية عشرة: فيما يمكن كشفه من الرجل المكلف.

والثالثة عشرة: فيما يجب أن ينهى عنه الغلمان.

وقد أفاد وأجاد في هذه المسائل، وكان يعتمد في إجابته على ما يُستفاد من القرآن والسنة وآراء الفقهاء المعتبرين في المذاهب.

ب - كثيراً ما ينقل الآراء الفقهية عن علماء الأمصار، ويروي مذاهب الصحابة والتابعين فيها، وما يشهد لها من الحجج والأدلة، ثم يقول رأيه فيها بما ترجح لديه من الأدلة:

ولنأخذ مثلاً: مسألة: «هل يجوز للمؤمنة أن تبدي زينتها للكافرة؟»، وهذه

المسألة في الباب الثاني؛ وهو: في بيان ما يجوز إداؤه للناظر، وما لا يجوز؛ قال بعدها: «هذا موضع نظر واختلاف بين العلماء مبني على الاختلاف في معنى قوله **عَلَى**: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]».

قال: «فروي عن عمر بن الخطاب **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** المنع من ذلك، وكتب إلى أبي عبيدة بن الجراح: بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمام مع نساء المؤمنين، فامنع من ذلك، وحلّ دونه، فإنه لا يجوز أن ترى الذمية عرية المسلمة... قال: فعند ذلك قام أبو عبيدة، فابتهل وقال: أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر، لا تريد إلا أن تبيض وجهها؛ سؤد الله وجهها يوم تبيضُ الوجوه».

ثم قال: «وارتضى أبو حامد الغزالي: التسوية بين المؤمنة والذمية والكافرة في جواز ظهور المرأة لهما».

وبعد هذه الآراء قال: «والأظهر عندي: المنع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، وهذا نهي مطلق عن الإبداء، لم يخصَّ أحداً من أحد، استثني من ذلك [أمران]:

أحدهما: الظاهرة من الزينة.

والآخر: البعولة، وآباؤهن، والآباء، وأبناء البعولة، والإخوة، وأبناؤهم، وبنو الأخوات، ونساء المؤمنات المخاطبات بهذا النهي، وما ملكت أيماهم، والتابعين غير أولي الإربة، والأطفال؛ فالنساء المستثنيات إن تبين فيهن أنهن عموم المؤمنات والكافرات، فالجواز، وإن لم يتبين فيهن ذلك، يعني النهي عن الإبداء لكل أحد مطلقاً كما كان، فنظرنا في قوله تعالى: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، فوجدناه يحتمل أن يكون المراد به: المسلمات، أي: نسائهن اللاتي على دينهن، ويحتمل أن يريد أعم من هذا، وهو النساء كلهن، وهو أبعداها، واللفظ ناب عنه.

فإن كان المراد الأول، فالقول بالمنع ظاهر، وإن كانت مجملة لا يتبين

المراد منها فكذاك على واحد من هذه الاحتمالات؛ هو الذي تشمل الآية به الكفارة بغير دليل لا يجوز، والله أعلم.

وهذا ما يفعل في جميع المسائل التي فيها خلاف ونظر بين العلماء.

ج - يقتصر على ذكر موضع الشاهد من الخبر:

وهذا صنيع فقهي سلكه البخاري في «الجامع الصحيح»، فجاءت الأحاديث فيه مقطعة على الأبواب الفقهية، ومثال ما اقتصر فيه ابن القطان على ذكر موضع الشاهد: حديث جابر في العيدين؛ قال فيه: «فقامت امرأة من سطة الناس سَفَعَاءَ الْخَدَّيْنِ، فقالت: لَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟...» الحديث.

والحديث طويل يشتمل على أمور، رواه مسلم بطوله، واقتطف منه المصنف محلَّ الشاهد فقط.

د - استيعابه لجميع جوانب المسألة التي هو بصدد البحث عن حكمها، ومقارنتها بغيرها حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليها، من غير أن يقلد أحداً في ذلك:

فمثلاً: مسألة البدو للمخنث، روي فيها عن مالك الكراهة إذا كان حرّاً، ولم تدع ضرورة إليه.

قال ابن القطان بعده: «وهذا الاشتراط عندي لا معنى له، فإن العبد والحرّ إذا كانا أجنبيين حكمهما واحد، لتساويهما فيما يريدان ويُراد منهما، وإنما وقعت الرخصة في عبدها لمكان ضرورة طرقه وتصرفه وقوله، (وإن لم) تدع إليه ضرورة (فببقى) على المنع، وإلا فمن يجيز لا يحتاج إلى شرط ضرورة، فإن الضرورة إنما يعتبر تحققها لتبيح (المحظور)».

ثم قال: «وانظر كيف خرجت الفتوى من مالك رَضِيَ اللهُ فِي الْخَصِي الْحَرِّ، والمخنث الحر، مخرجاً واحداً بالمنع، وفي الخصي العبد والمخنث العبد له

قولان: هما منصوصان في العبد الخصي، ومخرجان في العبد المخنث، ومتى قال بالإباحة، فإنه يشترط عدم النظر».

وهكذا نلاحظ أنه يخالف مالكا فيما ذهب إليه من اشتراط الحرية فيما يكره إليه البدو من المخنثين، اعتماداً على مذهبه بأن العبد الأجنبي عن المرأة كالحرة، حكمهما واحد في النظر إلى الأجنبية، لأن مطلبهما من المرأة واحد. هذه جملة من المقتطفات، سُقَّتْها من أصل الكتاب لإظهار الناحية الفقهية فيه.

رابعاً: المخطوطُ ومنهجيةُ التحقيق:

١ - وصفُ المخطوطة:

تتكوّن المخطوطة التي جعلتها الأصل في ضبط النص من ثمانٍ وسبعين ورقة من الحجم المتوسط، أي ما يعادل مئة وستاً وخمسين صفحة، وكل صفحة فيها سبعة وعشرون سطرًا، يضمُّ كلُّ سطر منها ما يقرب من ثلاث عشرة كلمة، مكتوبة بخطٍ مشرقٍ معتاد، يبدو الطمس في بعض المواضع، وقد لاقيت في قراءتها مشقّة كبيرة، يميل الناسخ فيها إلى مزج كثير من الكلمات، وأغلب كلماتها غير معجمة، فمثلاً يكتب: «فيلتقت قضاؤه» هكذا: «فيلب قصاه»، ويكتب: «كان أو ذا محرم» هكذا «كان وذا محرم»، ويكتب: «الان» هكذا: «للان»، وكذلك لا يهمز، بالإضافة إلى ما وقع فيه الناسخ من أخطاء إملائية كثيرة نبّهتُ عليها، مع سقوط كثير من الكلمات أثبتُّ بعضها من المختصر والأصول التي نقل عنها ابن القطان.

وأصل المخطوطة يوجد بمكتبة الأسكوريال بإسبانيا، وقد حصلت على مصورتها، وقد كتب الناسخ على ظهر ورقتها الأولى كلمة تعريف بالكتاب والمؤلف، فقال:

كتاب «النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» مما عني بجمعه: الشيخ الإمام الفقيه المحدث الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن

يحيى بن إبراهيم بن عيسى بن إبراهيم، عرف بابن القطان الفاسي رضي الله عنه وعلى سائر المسلمين آمين.

وفي ذيل الورقة:

«في نوبة أفقر الناس أبي بكر بن أبي يوسف بن قرقماش الشهير بالحمزل». وقد حاولت التعرف على الناسخ فلم أعثر على اسمه المضبوط لعدم وضوحه على مصورة المخطوطة، والمخطوطة لا تحمل تاريخاً في بدايتها ولا في نهايتها. وفي الصفحة المقابلة للأولى: كتب عليها بلغة لاتينية، ختم المكتوب برقم (١٢٤)، وقد بذلتُ الجهد للحصول على نسخة أخرى للأصل، فما وجدتُ لها أثراً. أما النسخة الثانية التي اعتمدتُ عليها في المقابلة وتصحيح النص الفقهي هي: «مختصر أحكام النظر» لأبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي القباب، وقد اختصره من الأصل: «النظر في أحكام النظر بحاسة البصر» لابن القطان، توجد منه نسختان بالخزانة الملكية: الأولى تحت رقم: (٧٢٣٣)، والثانية تحت رقم: (٥٧٠٥).

كما اعتمدتُ في تصحيح الأخبار والأدلة التي ذكرها ابن القطان في كتابه، وأقوال العلماء على الأصول التي يروي عنها المصنّف، أو بعض المستخرجات، وبعض الكتب الفقهية، منها: صحيح مسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، والكامل لابن عدي، وعلل الترمذي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، والبيان والتحصيل والمقدمات لابن رشد، والأم للشافعي، والمجموع للنووي، حيث يتعرض فيه مؤلفه إلى أصول المذهب الشافعي، وغيرها من كتب الفقه على المذاهب الأربعة، بالإضافة إلى كتب التفسير والسير والمغازي، حيث أسعفتني جميعها على إتمام ما كنتُ أجده من النقص في المخطوطة الأصل.

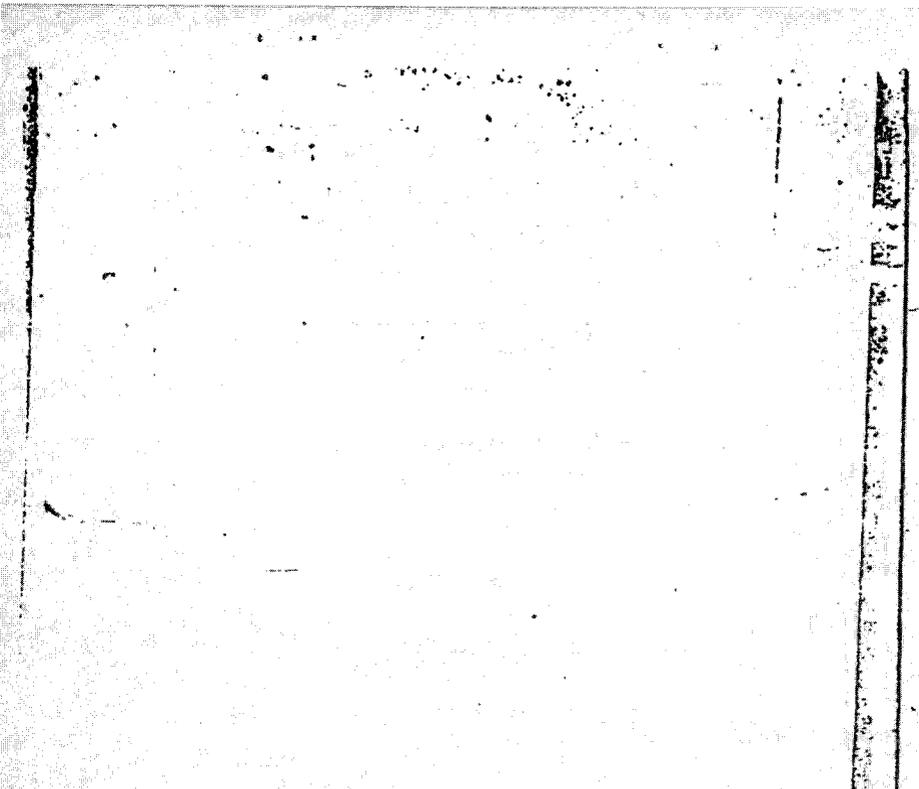
والمخطوطة كما عرفنا هي عبارة عن أحكام تتعلق بالنظر بأدلتها من الكتاب والسنة وأقوال العلماء.



في كتابه
 بالتفريق أحكام الأضواء بحاسة الضمير على مجموعها
 والشعير الإسماء الفقهية المحدث الحافظ أبو الحسن
 في كتابه...
 ما في كتابه...
 ما في كتابه...

كلمة تدبر بالكتاب ومرفعه

...
 ...
 ...



Abu al-Hafsa Ali ben Ibrahim al-Katibi
 et alii compluribus de aspectu licito, ac illicito, ho-
 rum, ac intentionis ejusdem vel diversi septu, ubi sum-
 mationem in hac re licentiam, cum veritate, ac
 moderatione, ac moderatione sine ex-
 ceptione.

num. 124.



78 بكتبه

وقد وردت اشياء كثيرة مما يعطل ان يسأل بعد الثمان لم يرد بها لضعفها
 ليس عندنا من اهل ما حدث واحد منها احكامنا ان تلحق به كما عرفت
 انما تقدم من وصلنا الى العلم التكميل بديل موطن البير والى
 الحدوث المردي فيه في الامم كقصد تلك لم نزلها ما عني وذلك من
 ما يقرب اذا ذكر في امر من روايته جاشية و ابن عباس والى من
 د اسن وما يقرب و يعقل اذا راق ما لونه الترم من رواية البير وما يشته
 والى وما يقرب اذا راق الترم من رواية عند بر محمد بن العاصي
 و ابن عباس وما يقرب اذا راق ابي الهلال من رواية عرف
 بن عباس وما يقرب اذا راق ابي الهلال من رواية طيب ان عبد الله
 بن ابي بن مالك و ابن محمد بن ابي رافع بن حديد وغيرهم وما يقرب
 اذا راق ما ساسا و تروى من رواية ابي جعفر محمد بن علي بن
 الحسين بن سلا و ابن محمد بن النعمان عند روه الحار و عند
 روه و القوم من رواية ابي بصير و جابر بن ابي اسحاق بن
 روه و ابن ابي ابي ما روت في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
 في الرواية في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
 العبد والذو لينة و ما كان في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
 انفسه الذي يصير ابو زيد بن علي بن ابي اسحق بن جعفر بن اسد و
 ما حدث في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
 و يبر في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
 سول و مرعوب الذي في نسخة من الزلل و للاخرال باب العواص
 و في الحول و الفوق و التسيدي و مسلا و تسلي على حيرة من نسخة
 محمد بن علي الرود و محمد بن مسلم تسلي كثيرا

عند
 ذكرها
 ناكورة التمرة
 الله
 ما يقرب

القيس
 السريفة

التسمية
 بغيره
 وليعبر
 والاعراب
 والاعراب



بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ ابو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك
 ابن عبيد بن ابراهيم ابي يحيى رحمه الله عرف بابن الفطازن تلميذ والده علي بن محمد بن ابراهيم
 علي محمد بن ابيه عليه السلام فردين ان شاء الله بهذا القول جواب ما سألت
 عنه من احكام النظر بحاسة البصر مخدصا في محاميه ابواب
 الباب الاول في مشروعية غض البصر
 الباب الثاني في بيان ما يجوز ابداه للرجال وما لا يجوز
 الباب الثالث في نظر الرجال الى الرجال
 الباب الرابع في نظر النساء الى النساء
 الباب الخامس في نظر الرجال الى النساء
 الباب السادس في نظر النساء الى الرجال
 الباب السابع في النظر الى الصور والاشياء
 الباب الثامن في النظر الى الارواح والجن
 الباب التاسع في النظر الى النجوم والسموات
 الباب العاشر في النظر الى الارض واليابس
 الباب الحادي عشر في النظر الى الماء والنبات
 الباب الثاني عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب الثالث عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب الرابع عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب الخامس عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب السادس عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب السابع عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب الثامن عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب التاسع عشر في النظر الى النار والحيوان
 الباب العشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الحادي والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الثاني والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الثالث والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الرابع والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الخامس والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب السادس والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب السابع والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الثامن والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب التاسع والعشرون في النظر الى النار والحيوان
 الباب الثلاثون في النظر الى النار والحيوان

منصفا

المراتب

المسألة

رسا

لا اله الا الله

ما اذا الركن

السنن

منها

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ

ابن عبيد

بن محمد

٢ - منهجيتي في التحقيق:

ارتكز عملي في تحقيق الكتاب على قراءته وتتبعه، ومقابلة أصله بالمختصر، وبالكتب التي اعتمد عليها المصنّف.

وألخص عملي في تحقيق الكتاب في النقاط التالية:

أ - ضبط النصّ الفقهيّ: بمقابلته مع المختصر؛ لأن المختصر جرّد النصوص الفقهية من الأصل من غير تغيير، إلا في بعض الحالات النادرة، يلخص النص إذا كان طويلاً.

ب - ضبط الأسماء: وذلك بتحرير أسماء الرجال، وتصحيح ما وقع فيها من أخطاء أو خفاء أو التباس ممّا يؤدي إلى تغيير الأسماء، وهذا العمل دفعني إلى ترجمة بعضهم، بالإضافة إلى ترجمة من تدور علة الحديث عليه، وبيان ما قيل فيه من جرح وتعديل، لأنّ صحة الحديث تتوقّف على سلامة رواها من الجرح.

ج - ضبط المتون: وذلك بمقابلتها مع المصدر الذي نقل منه ابن القطان، وأحياناً أبيّن بعض ما تضمنته من المعاني، أو أكتفي بشرح بعض عباراتها الغامضة.

د - ما وقع مطموساً أو غير مقروء أو محرفاً: أضعه بين قوسين وأنبّه عليه في التعليق، وما كان ساقطاً منه أثبتته مع وضعه بين معقوفتين إن وجدته في الأصول المعتمدة، وما وقع من بياض أضعه بين معقوفتين، وأشير إلى ما يحتمل أن يكون من الكلمات فيه.

هـ - خرجت الأحاديث المذكورة في الكتاب: واعتمدت في تخريجها على الكتب الستة، مع الموطأ، ومسنّد الإمام أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي، والمستدرك للحاكم، وصحيح ابن حبان، ومصنّف عبد الرزاق، ومصنّف ابن أبي شيبة، وسنن البيهقي، والكامل لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ولسان الميزان لابن حجر، وغيرها، كما اعتمدت على بعض المستخرجات: ككشف الأستار، ومجمع

الزوائد لهيثمي، والترغيب والترهيب للحافظ المنذري، ورياض الصالحين للإمام النووي، ونيل الأوطار للشوكاني، وغيرها من كتب الحديث والتفسير التي تستلزم ذلك.

و - ذكرتُ أسماء السور وأرقام الآيات التي وردت في الكتاب.

ز - اعتمدت في التعريف ببعض الرواة على كتب الرجال: منها: «الكامل» لابن عدي، و«المجروحين» للإمام محمد بن حبان، و«الكاشف» و«المغني» للإمام الذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر، وأكتفي بالإحالة على بعضها.

ح - رَقَمْتُ مسائل الكتاب والأحاديث الواردة فيه على طريقة المحدثين: وقد قصدتُ من وراء ذلك، ضبط عدد مسأله، والأحاديث الواردة فيه، وأغفلتُ: المكرر منها، أو ما أورده المصنف بمعناه، أو ما أكتفي بالإشارة إليه، أو ما ذكر سنده من غير متنه.

ط - أضفتُ بعض الشروح والبيانات اللغوية والفقهية: التي رأيتها أساسية وضرورية.

ي - وضعتُ لكل فصل أرقامه الخاصة بتعليقاته: تنتهي بانتهائه، وما كان من الإضافات في التعليق، رمزت له بعلامة: «*».

ك - ضبطتُ المشكل من العبارات، ووضعتُ الفواصل بين الجمل: مما يعين القارئ على سرعة القراءة والفهم.

ولم أدخر جهداً في تقديم هذا النص النادر النفيس، الذي طالما تشوّفتُ إليه أنظار العلماء، في حالة تيسر الانتفاع به وتحقيق الغرض المقصود الذي هدف إليه مؤلفه، راجياً من الله تعالى التوفيق؛ فإن وقفتُ في ذلك فمن فضل الله عليّ، وإن جانبتُ الصواب في بعض المواطن؛ فالإنسان مجبول على النقص والضعف والنسيان، وسأعمل على تدارك ذلك بإذن الله.